

## قلق أرباب العمل الذين يواجهون الانتعاش ، ما الحل لأمن الموظفين؟



في حين أن الاستئناف الفعال للأنشطة المقررة في 11 مايو المقبل يقترب بسرعة ، فإن قضية حماية الموظفين تثير تساؤلات بين أصحاب العمل ومسؤوليهم في هذا المجال. ما هي التقنيات أو الوسائل التي يجب وضعها لضمان سلامة الموظفين الذين يشعرون أنهم يتعلمون العمل مرة أخرى؟ ما الالتزامات التي تقع على أصحاب العمل المختلفين؟

في 28 أبريل ، قدم رئيس الوزراء إدوارد فيليبس استراتيجية التفكير من خلال تشجيع الشركات على الحفاظ على العمل عن بعد قدر الإمكان.

في 21 مارس ، أي منذ بداية الأزمة الصحية ، أرادت الحكومة أن تذكر دور والتزام الوسائل على حساب صاحب المشروع كما أكد قانون العمل " لا تكون مسؤولية صاحب العمل إلا إذا لم يتخذ التدابير الوقائية المفيدة لحماية الموظفين "

ولكن لا يبدو أن هذا البيان يطمئن أرباب العمل الذين ، بعد إدانة الأمازون الأخيرة لإجراء تقييم للمخاطر المهنية المرتبطة بوباء Covid-19 من خلال ربطها بممثلي الموظفين ، هم أكثر قلقًا بالإضافة إلى ذلك.

وقد قدمت وزارة العمل إجابة أكثر أو أقل وضوحًا ، حيث ذكرت مرة أخرى أنه "ليس من مسؤولية صاحب العمل ضمان عدم تعرض الموظفين للمخاطر ، ولكن لتجنبها قدر الإمكان. ممكن ، وإذا لم يكن من الممكن تجنبها ، تقييمها بانتظام في ضوء توصيات الحكومة ، على وجه الخصوص (1) ، من أجل اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية العمال المعرضين ". يشرح السيد Matthieu Babin ، المحامي المرتبط بمكتب المحاماة في كابستان: "بعبارة أخرى ، إذا كان من الواضح أنه من غير الممكن ضمان عدم وجود تلوث ، فإن القيام بكل شيء للحد من التعرض إلزامي". لذلك نشهد تعزيز التزام الوسائل التي تحمّلها الشركات.

## كيفية التنقل بعد 11 مايو؟

خلال عرض الإستراتيجية الوطنية لإزالة التلوث على الجمعية الوطنية في 28 أبريل 2020 ، قدم



رئيس الوزراء التدابير المتعلقة بوسائل النقل العام التي يستخدمها ملايين الفرنسيين كل يوم.

لهذا ، دعا إدوارد فيليب الشركات أولاً إلى الحفاظ على إجراءات العمل عن بعد المعمول بها بالفعل "على الأقل في الأسابيع الثلاثة المقبلة"

بعد 11 مايو من أجل الحد من الازدحام في وسائل النقل العام قدر الإمكان. للموظفين الذين لم يتمكنوا من العمل عن بعد ، تم تشجيع إنشاء جداول المناوبة لنفس الغرض. كما دعا رئيس الوزراء قدر الإمكان إلى الحفاظ على المسافة المادية التي لا تقل عن متر واحد بين مستخدمي وسائل النقل العام وارتداء الأقنعة ، والتي ستصبح إلزامية دائمًا لمدة 3 أسابيع على الأقل بعد التفكير.

يمكن أن يعاقب على عدم الامتثال لهذه القاعدة الأخيرة بغرامة "مماثلة لتلك المفروضة في حالة عدم وجود شهادة خروج"، وفقًا لوزير النقل Jean-Baptiste Djebbari ، ولكن هذا ليس لم يتم التحكيم فيها بعد.

على أي حال ، يُطلب من الفرنسيين السفر بوسائل نقل فردية ، ويفضلون المشي وركوب الدراجات ، لذلك أعلنت الحكومة عن خطة عالمية بقيمة 20 مليون يورو للتعويض عن تأخر النور فرنسا مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى. يجب استخدام هذا الطرف لتمويل أماكن وقوف السيارات المؤقتة ولكن أيضًا لدفع علاوة للفرنسيين الراغبين في إصلاح دراجة.

## التكيفات مع COVID-19

منذ القانون التمكيني رقم 290-2020 المؤرخ 23 مارس 2020 ، اتبعت أوامر كثيرة بعضها البعض حتى تستمر الحياة أثناء وباء COVID-19 ، ولا سيما الحياة التجارية.

كمثال لتسهيل الحياة التجارية وصنع القرار ، يمكننا الاستشهاد بالمرسوم رقم 460-2020 المؤرخ 22 أبريل 2020 بشأن التدابير المختلفة المتخذة للتعامل مع وباء COVID-19 ، بما في ذلك المواد 2 و 3 تتعلق بعالم الأعمال. تفرض هذه المواد على التوالي الإحالة إلى مراكز الشكايات للشركات بطريقة غير مادية وتصرح بعقد جمعيات التعاونيات الزراعية في شكل استشارة خطية حتى يمكن عقدها خلال هذه الفترة.

في الوقت نفسه ، في حين دعا الرئيس السلطات المحلية والجهات المانحة الخاصة الكبيرة لإلغاء بعض الإجراءات للمحلات التجارية التي لا يمكن فتحها خلال فترة الحجز هذه ، وهو القانون المالي الثاني المعدل لعام 2020 المؤرخ 25 أبريل 2020 ، جاء إعطاء إطار قانوني لإلغاء الإجراءات التجارية والضرائب عليها. بموجب هذا القانون ، عندما يتخلى المؤجر التجاري عن الإجراءات لصالح المشروع المستأجر بين 15 أبريل و 31 ديسمبر 2020 ، لن تعتبر عناصر الدخل هذه دخلًا خاضعًا للضريبة سواء فيما يتعلق بدخل الممتلكات أو أرباح غير تجارية.

## Stop Covid : تقرير CNIL و CNUM

هو واحد من العديد من تطبيقات التتبع الرقمية المنفذة في جميع أنحاء العالم ، لدعم مرحلة إزالة التلوث بعد الوباء. هذا الأخير مستوحى بشدة من التطبيق السنغافوري " Trace Together". يعمل هذا الجهاز التطوعي تمامًا كمثل على أنه تم توضيحه بالكامل حول مبدأ الخصوصية عن طريق التصميم المنصوص عليه في اللائحة العامة لحماية البيانات RGPD.

يتكون Stop Covid قيد التطوير من إعلام المستخدم إذا كان على اتصال مؤخرًا بشخص تم تشخيصه بـ covid-19. يعتمد التطبيق على تتبع جهات الاتصال (تتبع جهات الاتصال) التي ، من دون تحديد الموقع الجغرافي للأفراد ، تجعل من الممكن من خلال تقنية البلوتوث معرفة ما إذا كان الشخص يمثل خطر التلوث.

في 24 أبريل 2020 ، كانت اللجنة الوطنية لحماية البيانات (CNIL) والمجلس الرقمي الوطني (CNUM) موثية بشكل عام للمشروع لإنشاء هذا التطبيق كما هو معروض حاليًا ومع ذلك ، تطالب الهيئات بتنفيذ إجراءات حماية الخصوصية وحماية البيانات ، بما في ذلك استخدام الأسماء المستعارة.

دعا CNIL إلى اليقظة ، واقترح أن يكون نشر التطبيق مشروطًا بإثبات فائدته واندماجه في استراتيجية عالمية. كما نبهت إلى الأمن الضروري للجهاز.

علن وزير الدولة المكلف بشركة Cédric O الرقمية في 5 مايو عن إطلاق مرحلة الاختبار اعتبارًا من 11 مايو ، قبل إجراء فحص في الجمعية في 25 مايو ونشر مخطط له بشكل فعال في 2 يونيو

## علم القانون

CA Versailles ، 24 أبريل 2020 ، رقم 01993/20: اجتماعي | النظافة - الأمن - شروط العمل

تمت إدانة شركة Amazon France Logistique مرة أخرى عند الاستئناف لعدم تقييمها بشكل كافٍ المخاطر التي يسببها covid-19 فيما يتعلق بموظفيها ، ولا ربط ممثلي الموظفين بهذا التقييم.

TA Nice ، قانون ، 22 أبريل 2020 ، رقم 2001782: إداري | المجتمع الإقليمي | القانون الأساسي والحرية العامة | الشرطة:

رفض قاضي الإجراءات الموجزة للمحكمة الإدارية في نيس ، في 22 أبريل / نيسان ، استئناف عصابة حقوق الإنسان (LDH) الذي يميل إلى تعليق مرسوم عمدة نيس بفرض حظر تجول لمدة 20 ساعة الساعة 5 صباحًا في بعض المناطق الحساسة بالمدينة.

وفقًا للمحكمة الإدارية في نيس ، يحتفظ العمدة بهامش واسع إلى حد ما للمناورة لاتخاذ تدابير الشرطة لمكافحة الوباء.

CE ، 27 مارس 2020 ، طلب. أرقام 431350 و 431530 و 432306 و 432329 و 432378 و 435722: القانون الإداري الأول والحرية العامة | IP و I والاتصال | حماية البيانات:

لا تتعارض معالجة البيانات المتعلقة برصد الأشخاص في الرعاية النفسية (HOPSYWEB) دون موافقة وملف التقارير لمنع التطرف من طبيعة إرهابية لقانون حماية البيانات الشخصية (FSPRT).

مخصصة. هناك 30 مليون دراجة مستعملة في فرنسا ، وهذه فرصة لاستعادتها وتقليل النفايات المرتبطة بالتخلي عنها.

وستصاحب الخطة أيضًا تسريع تنفيذ حزمة التنقل المستدام ، والتي تسمح لأرباب العمل بتغطية ما يصل إلى 400 يورو ، ونفقات سفر موظفيهم في التنقل من المنزل إلى العمل. بالدراجة الهوائية.



Coronavirus  
COVID-19

الوطنية منخفضة  
المرسوم رقم 456-2020  
المؤرخ 21 أبريل  
المتعلق 2020  
ببرمجة الطاقة متعددة  
السنوات في الجريدة  
الرسمية.  
تم تقديم الاستراتيجية  
الوطنية منخفضة  
الكربون (SNBC)  
من خلال قانون  
تحويل الطاقة من  
أجل النمو الأخضر  
(LTECV) المؤرخ

18 أغسطس 2015 من أجل مكافحة تغير المناخ. يحدد SNBC المبادئ التوجيهية التي سيتم تنفيذها في جميع قطاعات النشاط من أجل تحقيق اقتصاد دائري ومستدام منخفض الكربون. أهدافها هي حياد الكربون بحلول عام 2050 وكذلك الحد من انبعاثات الكربون للاستهلاك الفرنسي.

المرسوم رقم 457-2020 ورقم 456-2020 يحددان النسخة الجديدة من SNBC وميزانيات الكربون ، بالإضافة إلى التزاماتها من حيث استهلاك الطاقة.

فيما يتعلق بميزانيات الكربون ، حددت فرنسا لنفسها هدف خفض الانبعاثات تدريجيًا من 2019 إلى 2033 من خلال تحديد مراحل للفترة 2019-2023 و 2023-2029 و 2028-2033.

فيما يتعلق باستهلاكها للطاقة ، ترغب فرنسا في تقليل استهلاكها النهائي للطاقة الأحفورية الأولية (الغاز الطبيعي والنفط والفحم) مقارنة بعام 2012 بنسبة -7.5٪ في عام 2023 و -16.5٪ في 2028. كما تحدد أهدافًا لتطوير إنتاج الكهرباء المتجددة وكذلك أهدافًا لتطوير شبكات التدفئة والتبريد المتجددة.

## تخفيف شروط إجراء الإجهاض الدوائي :

في 15 أبريل ، تم نشر الأمر الصادر في 14 أبريل 2020 ، المكمل لأمر 23 مارس 2020 الذي



يصف الإجراءات التنظيمية والتشغيلية للنظام الصحي اللازمة للتعامل مع وباء كوفيد 19 في سياق حالة الطوارئ الصحية.

ينص هذا المرسوم على طرق إجراء الإجهاض الدوائي.

بعد الأزمة الصحية الحالية ، يمكن إجراء

الإجهاض الدوائي كجزء من استشارة طبية مع الطبيب أو القابلة الخاضعة لموافقة المرأة الحرة والمستتيرة وبالنظر إلى حالتها الصحية. يمكن توزيع الاختصاصات الصيدلانية مباشرة على النساء من قبل الصيدلية المعينة من قبل الأخيرة في عبوات مناسبة للاستخدام الفردي.

يمكن إجراء الإجهاض الممرض طبيًا حتى نهاية الأسبوع السابع من الحمل ، على عكس الأسابيع الخمسة من الحمل المنصوص عليها في المادة R.2212-10 من قانون الصحة العامة.

## استخدام الدراجات في نهاية الحجر الصحي :

اعلنت وزارة الانتقال البيئي والموحد ، يوم الأربعاء 29 أبريل ، عن وضع خطة تُمنح 20 مليون



يورو لتسهيل ممارسة الدراجة وتجنب امتياز الفرنسيين لسيارتهم كثيرًا عندما يكونون سمح لهم بالسفر مرة أخرى ، وخاصة للعمل.

والسبب بسيط للغاية ، فهو منع إزالة التطهير من مرادفًا

للزيادة الهائلة في تلوث الهواء. لكن الوزيرة Elisabeth Borne، أعلنت أن الحكومة تعتقد أن "التفكير هو الوقت المناسب لتوضيح أن الدراجة هي وسيلة نقل في حد ذاتها وليس مجرد وقت فراغ". وأضافت "لتشجيع هذه الحركة، نحن نعزز سلامة راكبي الدراجات من خلال دعم تطوير مسارات الدراجات المؤقتة ، ونشجع أكبر عدد ممكن من الأشخاص على استخدام الدراجة من خلال تولى مسؤولية الإصلاحات أو تركيب أماكن وقوف السيارات أو التدريب".

سيتم تنفيذ هذه الخطة بالشراكة مع اتحاد مستخدمي الدراجات (FUB) ، بما في ذلك حزمة من 50 يورو لإصلاح دراجة (تغيير السلسلة ، الفرامل ، الإطارات ، derailleur ، إلخ) في غضون شبكة مرجعية من المصلحين ، والتي سيتم إدراجها على موقع ويب FUB وعلى منصة